

تعليمات النشر في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ترحب هيئة تحرير مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية بإسهامات الإخوة والأخوات الباحثين من داخل القطر وخارجه وهي تستقبل البحوث في مجال العلوم القانونية والسياسية، ويتم النشر فيها بعد تقويم البحث علمياً من قبل هيئة التحرير وخبراء معتمدين مشهود بكفاءتهم العلمية في ميادين اختصاصاتهم الدقيقة، والمجلة ترفض نشر البحوث التي لا تتوفر فيها منهجية البحث العلمي المعروف وكذلك تلزم الباحث بالأخذ بالملاحظات الواردة حول بحثه التي يحددها الخبراء المقيّمون، وفيما يأتي ضوابط النشر في المجلة :

(١) عنوان البحث:

يثبت عنوان البحث على الصفحة الأولى ويكتب اسم الباحث الكامل ولقبه العلمي ومكان عمله، وفي حالة وجود أكثر من باحث أسهم في البحث فمن المناسب ذكر الأسماء مع عنوان المراسلة للتمكن من الاتصال بهم. كما ويجب كتابة سيرة ذاتية عن الباحث لا تزيد على خمسة أسطر مع ادراج صورة شخصية للباحث على شكل jpeg على القرص CD.

(٢) متن البحث :

يطبع البحث على وجه واحد من كل ورقة (A٤) وبصفحات لا تتجاوز الـ (٢٠) صفحة عدا البيانات والخرائط ويترك فراغ مضاعف بين السطور، كما يترك هامش فراغ مناسب في كل جهات الورقة المطبوعة، ويبوب البحث إلى ملخص (باللغتين العربية والانكليزية) ومقدمة ومواد وطرق العمل والنتائج والمناقشة.

(٣) هوامش البحث:

تجمع هوامش البحث في نهايته قبل المصادر والمراجع.

(٤) نسخ البحث:

تستلم هيئة التحرير البحث بنسختين في ضمنها النسخة الأصلية مع نسختين من الملاحق الخاصة مع قرص سي دي محمل به البحث والأشكال المراد نشرها معه، ويكون قياس الصفحة المطبوع عليها البحث هو (١٨ * ٢٤,٥) مع ترك فراغات في كل جوانب الورقة .

(٥) ضوابط أخرى:

- أ. لا تنشر المجلة سوى البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها ويتم إعلام الباحث بقرار المجلة بقبول النشر خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام البحث.
- ب. كل بحث ينشر في المجلة يكون ملك المجلة ولا يجوز لأي جهة أخرى إعادة نشر البحث أو نشر ترجمة له في كتاب أو صفحة أو دورية إلا بموافقة خطية من رئيس التحرير.
- ج. تعتذر المجلة عن إعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر.
- د. يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والأخلاقية والاجتماعية الكاملة في حالة ظهور استغلال أو اقتباس أو نقل من جهود الباحثين الآخرين دون الإشارة إليهم , وبخاصة الاستفادة من مواقع الانترنت وتقديم البحوث الجاهزة منها .
- هـ. تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر البحث وفق خطة هيئة التحرير.
- و. يدفع الباحث مبلغ قدره (٥٠) ألف دينار عند تقديمه البحث مقابل استلامه وصل بالمبلغ, وفي حالة عدم قبول البحث للنشر في المجلة يعاد المبلغ المذكور للباحث بعد استقطاع مبلغ (١٠) آلاف دينار.

مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

رئيس التحرير

أ.د.عزيز كاظم جبر الخفاجي القانون الخاص - القانون المدني

مدير التحرير

أ.م.د. احمد سامي مرهون القانون الخاص - القانون التجاري

سكرتيرة التحرير

م.د. سحر جبار يعقوب مجي القانون العام - القانون الاداري

أعضاء هيئة التحرير

أ.م.د. نبيل مهدي زوين	القانون الخاص - القانون المدني
أ.م.د. احمد عيسى نعمة	القانون العام - القانون الدولي
أ.م.د. سعيد علي غافل	القانون العام - القانون الاداري
أ.م.د. احمد حسين جلاب	القانون الخاص - القانون الخاص
أ.م.د. صباح صاحب عبد الحسين العريض	العلوم السياسية - العلاقات الدولية
أ.م.د. حسين عليوي عيشون	العلوم السياسية - العلاقات الدولية
م.د. بهاء عدنان يحيى السعيري	العلوم السياسية - السياسة الدولية والاستراتيجية

رئيس الهيئة الاستشارية

أ.د. حسن عودة زعمال القانون العام - القانون الجنائي

أعضاء الهيئة الاستشارية

أ.د. زهير الحسني	القانون الدولي - القانون الدولي العام
أ.د. جمال الحيدري	القانون العام - القانون الجنائي
أ.د. جعفر الفضلي	القانون الخاص - القانون المدني
أ.د. فكريت ناصق إسماعيل	العلوم السياسية - العلاقات الدولية
أ.د. عبد الغفور كريم مهدي	العلوم السياسية - النظم السياسية

الصفحة	الموضوع
٤١-٧	الاثبات عبئاً وحققاً " دراسة قانونية مقارنة بالفقه الاسلامي أ.م.د. عزيز كاظم جبر م. عمار محسن كزار الزرفي
٧٣-٤٢	الحماية المدنية والدولية للعلامة التجارية من المنافسة غير المشروعة أ.م.د صادق زغير محيسن م.م. سعود عويد عبد
٩٩-٧٤	انقطاع المرافعة الالكترونية "دراسة مقارنة" م.د. احمد سمير محمد ياسين
١٢٩-١٠٠	التقاضي عن بعد "دراسة قانونية" أ.م. اسعد فاضل منديل
١٦٤-١٣٠	عقد الإيواء المعلوماتي أ.م. عبد المهدي كاظم ناصر
١٨١-١٦٥	المشتري الظاهر في عقد البيع م.م. دلال تفكير مراد
٢٠٤-١٨٢	الضمانات العقدية للاستثمار م.م. حسين عيسى عبد الحسن
٢٢٩-٢٠٥	اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين م.م. احمد علي عبود الخفاجي
٢٤٥-٢٣٠	الابعاد العقائدية والسياسية في الخطاب الوجداني الاسلامي عند الشهيد " محمد باقر الصدر" م.م. حيدر زاير العامري
٢٦٦-٢٤٦	دور المصارف في غسيل الاموال وطرق مواجهتها "دراسة قانونية مقارنة" م.م. عمر ناطق محبي